

Digital Media law

قانون الإعلام الرقمي

Prepared by Dr. Ashraf Alrai

LAW634
Master of Digital law

Lecture 06



Digital Media law

Lecture 06

LAW634

Master of Digital law

Prepared by
Dr. Ashraf Alrai

سوف نتناول في هذه المحاضرة عدداً من الموضوعات على النحو التالي:

➤ **مسؤولية وسائل الإعلام نحو المجتمع.**

➤ الدفاع عن الحريات العامة والفكر.

➤ الدفاع عن مصالح المجتمع.

➤ الدفاع عن العدالة واحترام القيم.

Chapter
06

مسؤولية وسائل الإعلام نحو المجتمع



تقوم وسائل الإعلام كما أسلفنا بدور كبير تجاه الدولة وكذلك تجاه المجتمع وأفراده وتدافع عن حقوقهم والمثل والقيم العليا التي يقوم عليها هذا المجتمع وهذا هو الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام التقليدية والتي أصبحت تقوم به وسائل الإعلام الرقمية بعد التطور الحاصل والكبير في هذا المجال، وهو ما سوف نتناوله بشكل مفصل.

Chapter
06

مسؤولية وسائل الإعلام نحو المجتمع

□ تلعب وسائل الصحافة والإعلام دوراً حيوياً في الدفاع عن الحريات العامة، وتوفير المعلومات الدقيقة والموثوقة للجمهور، حول القضايا والأحداث الهامة في المجتمع، كما أشرنا سابقاً، وبما يشمل الحصول على المعلومات ونشرها من دون الخروج على القواعد القانونية النازمة للمجتمع، وذلك من خلال تقديمها للأخبار والمعلومات والتحليلات والتقارير المتعلقة بالأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تهم المجتمع وبما يسهم في تعزيز الوعي العام والتوعية بالقضايا الهامة والمتعلقة بالحقوق والحريات، وحماية حقوق الأقليات والمجموعات الضعيفة في المجتمع، وتوفير منصات نقاش وحوار فاعل تحسن من فهم المجتمع للقضايا المتعلقة بالحقوق والحريات العامة.

Chapter

06

□ وتسهم وسائل الصحافة والإعلام في تعزيز الحريات العامة والديموقراطية وحقوق الإنسان على النحو الذي أشرنا له سابقاً، كما تلعب دوراً في الحفاظ على مصالح المجتمع والدفاع عنه عبر الكشف عن قضايا الفساد وتعزيز التوعية بأهمية الالتزام بالقانون في المجتمع، واحترام العدالة وحقوق المجتمع فيها والحفاظ على الشفافية في نظام العدالة، وذلك من خلال التحقق من صحة المعلومات وتوثيق المصادر وتقييم أداء الجهات المسؤولة عن إدارة العدالة والتأكد من أنها تؤدي واجباتها بمصداقية وشفافية، والإبلاغ عن الجرائم والمخالفات التي يتم ارتكابها في المجتمع، وذلك بشكل متوازن يساهم في ضمان تطبيق العدالة وحماية حقوق المجتمع، والوقوف إلى جانب الفئات الضعيفة والمهمشة.

Chapter

06

دور وسائل الصحافة والإعلام في الدفاع عن الحريات العامة والفكر في المجتمع

من أهم الأدوار التي تضطلع بها وسائل الصحافة والإعلام الدفاع عن الحريات العامة والفكر في المجتمع؛ فلا يمكن للمجتمعات أن تتقدم من دون أن تطلق حرياتها العامة في المجتمع وتعزز من دور المثقفين والمفكرين والعلماء والباحثين، والتركيز على هذا الدور الطبيعي لا يمكن أن يتم إلا من خلال وسائل الصحافة والإعلام كونها المسؤولة عن توجيه خطابها إلى الجمهور؛ فهي القادرة على مخاطبته وإقناعه بأهمية هذه الشريحة المهمة في المجتمع.

Chapter

06

وتزايدت أهمية وسائل الإعلام الجديد والمنصات الرقمية ومواقع التواصل الاجتماعي في الآونة الأخيرة لقدرتها على الوصول إلى شريحة أكبر في المجتمع، وبالتالي تعريف أفراد المجتمع كافة بأهمية تعزيز الحريات العامة وتعزيز مفاهيم الفكر والثقافة، لا سيما وأن هذه المنصات اليوم تستطيع أن تصل بكل سهولة إلى مختلف الفئات العمرية مهما تعددت الاتجاهات الفكرية أو تنوعت مما خلق مساحة افتراضية من النقاش عبر هذه المنصات.

وتعد وسائل الصحافة والإعلام من أهم الأدوات التي تساهم في الدفاع عن الحريات العامة والفكر في المجتمع، وذلك من خلال توفير المعلومات والأخبار الصحيحة والموثوقة التي تساعد على تعزيز الوعي والتثقيف، وتعزيز الحوار والنقاش العام، وتعزيز الحرية الفردية والعامة، كما تعتبر مرآة المجتمع، التي تعكس ما يحدث فيه وتسلط الضوء على قضايا المهمة، وتعمل على توعية المجتمع بالقضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

وتساهم وسائل الإعلام والصحافة في الدفاع عن الحريات العامة والفكر في المجتمع من خلال ما يلي:

1. توفير المعلومات اللازمة: حيث تقوم وسائل الصحافة والإعلام بتوفير المعلومات والأخبار الصحيحة والموثوقة للجمهور، وذلك من خلال تغطية الأحداث والقضايا بشكل موضوعي وحيادي، وتوفير التحليلات والتعليقات اللازمة.
2. تعزيز الحوار والنقاش العام حول القضايا الهامة وتوفير المساحات اللازمة للتعبير عن الآراء والمواقف المختلفة، وتوفير المنابر اللازمة للتواصل والتفاعل بين الجمهور والمسؤولين.
3. تعزيز الحرية الفردية والعامة من خلال توفير المساحات اللازمة للتعبير عن الرأي والتوجهات الفكرية المختلفة، وتعزيز الحرية الصحفية والتحريرية والإعلامية.

دور وسائل الإعلام في الدفاع عن الحريات العامة والفكر

تلعب وسائل الصحافة والإعلام دوراً حيوياً في الدفاع عن مصالح المجتمع، من خلال نقل المعلومات والأخبار المهمة للجمهور، بما يساعد أفراد المجتمع في البقاء على اطلاع على الأحداث والتطورات في مختلف المجالات، بما في ذلك السياسة والاقتصاد والثقافة والصحة والبيئة وغيرها من خلال توفير المعلومات الموثوقة، الأمر الذي سيسهم في تعزيز الوعي وتمكين أفراد المجتمع من اتخاذ قرارات مهمة وجوهرية.

وتلعب الصحافة ووسائل الإعلام دوراً في الرقابة؛ حيث تعتبر الصحافة الحرة وسيلة فعالة للرقابة على السلطة والمؤسسات عن طريق إجراء التحقيقات الصحفية وتوثيق الفساد والانتهاكات، بما يمكن من كشف الفساد والظلم والتجاوزات وتعزيز العدالة والشفافية من خلال أن يكون الإعلام ساحة للحوار والنقاش العام حول القضايا المهمة، عبر تقديم وجهات نظر مختلفة والتعامل مع القضايا المجتمعية، ورفع الوعي حول القضايا الاجتماعية والصحية والبيئية والاقتصادية وغيرها.

وهنا وحتى تتحقق مصلحة المجتمع فعلى الصحفيين نقل المعلومات والأخبار بنزاهة وموضوعية؛ فحرية الصحافة لا تعني نشر عيوب المجتمع بشكل فاضح كلما أمكن ذلك، ولقد أصبحت الصحافة بقوتها وانتشارها الواسع وتقدم فنون النشر والتوزيع قوة مؤثرة على الرأي العام ويمكن للصحافة مطمعاً لبسط النفوذ من خلالها على الرأي العام وتصبح غاية لتحقيق أغراض شخصية تتمثل في تهديد المجتمع أو امتهان كرامة الأفراد ، وقد زادت هذه القوة المؤثرة مع انتشار المنصات الرقمية والأنظمة الرقمية.

وإذا كان للمشرع في أي دولة في العالم أن يقيد من حرية الصحافة والنشر والطباعة والمنصات الرقمية، فليس له ذلك إلا عن طريق التشريعات التي تجرم ما يستلزم صالح المجتمع تحريمه ، وهو ما نص عليه الشارع في العديد من المقارنة في العديد من الدول باعتبارها من المبادئ العامة في تنظيم السلطة الصحافية والإعلامية، وبما يسهم في تحقيق أهداف المجتمع ومصالحه والحفاظ عليه من الانهيار والفوضى التي يمكن أن تخلقها حرية التعبير غير المنضبطة بالقانون، ما يؤثر بشكل عام على مصالح المجتمع – كما أسلفنا -.

وفي هذا الصدد نشأت ثلاث نظريات؛ وهي ما سأتناولها تالياً:

النظرية الأولى: تنادي هذه النظرية بالحرية المطلقة للصحافة في المجتمع والتي تمنحها حصانة في مواجهة القانون، على أن هذه النظرية لم تجد من يناصرها لأنها تؤدي إلى تقويض أركان المجتمع وتدمير مصالحه وإفلات الكثير من مرتكبي الجرائم لمجرد وقوعها بواسطة الصحافة والإعلام.

النظرية الثانية: تنكر هذه النظرية على الصحافة حريتها وتجلها مسؤولية عن كل ما تنشره شأنها في ذلك شأن الأفراد.

النظرية الثالثة: تؤكد حرية الصحافة وتقول بأن أفضل وسيلة لجعلها تستحق هذه الحرية هي تأكيد مسؤوليتها الجزائية والمدنية والالتزام بنصوص القانون وهي النظرية التي أخذت بها معظم دول العالم ، ومنها المملكة الأردنية الهاشمية، حيث نص الدستور الأردني على عدم تجاوز حدود هذه الحرية كما حددها القانون.

وبتطبيق هذه النظرية انهارت نظرية السلطة في الصحافة التي ظلت مهيمنة على الصحافة في أوروبا وانتهجتها العديد من الدول طوال القرنين كاملين وحتى قيام الثورة الفرنسية عام 1789؛ حيث كانت نظم الحكم السائدة في تلك الفترة تتسم بالاستبداد وعدم مراعاة مصالح المجتمع.

وقد شكل تجاوز هذه النظرية تطبيق نظرية أخرى وهي نظرية المسؤولية المجتمعية للصحافة؛ حيث قامت فلسفة هذه النظرية على أن تكون الصحافة أداة داعمة للنظام السياسي القائم وتزويد المواطنين بالأخبار لبسط رقابتهم على تصرفات الحكومة؛ فالحرية التي تتمتع بها الصحافة يقيدتها مسؤوليات تقع على عاتقها من أجل تحقيق مصلحة المجتمع ككل مستمدة من فكرة تحقيق الصالح العام.

دور وسائل الصحافة والإعلام في الدفاع عن إدارة العدالة واحترام قيم في المجتمع

تقوم وسائل الصحافة والإعلام بدور مهم في الحفاظ على المجتمع وحقه في إدارة العدالة، من خلال تسليط الضوء على الظلم والاضطهاد والانتهاكات في نظام العدالة، وتعزيز الوعي بأهمية العدالة وتطبيقها بمنتهى النزاهة، فضلاً عن رصد أداء السلطة القضائية والقضاة والمؤسسات القانونية عبر تقديم تقارير وتحليلات مستقلة، والدفاع عن حقوق المجتمع بأن يكون الإعلام صوتاً للأفراد والمجموعات التي تواجه انتهاكات لحقوقها عبر تسليط الضوء على القضايا القانونية وتغطية القضايا ذات الأهمية العامة، وتعزيز النقاش العام لتشكيل الرأي العام وتعزيز النقاش حول القضايا القانونية، من خلال وجهات نظر متنوعة، وتسليط الضوء على قضايا مثيرة للجدل.

كما تلعب وسائل الصحافة والإعلام دوراً طليعياً في تعزيز واحترام القيم العامة في المجتمع؛ كالتسامح، والاحترام، وتشجيع المشاركة المدنية والإسهام في القضايا العامة والتوعية والتثقيف بالقيم العامة والأخلاقيات الاجتماعية من خلال تقديم مواد تثقيفية وتوجيهية وتسلط الضوء على القضايا الاجتماعية المهمة، وتعزيز القيم الإيجابية وتوجيه سلوكيات المجتمع نحو الأفضل.

وتعد وسائل الصحافة والإعلام دعامة النظام الديمقراطي في أي مجتمع من المجتمعات، وهي الرقيب الدائم على كافة سلطات الدولة وهو ما دفع بعض الكتاب والباحثين والقانونيين إلى إطلاق مسمى "السلطة الرابعة" عليها نظراً لدورها في تكريس حكم العدالة في المجتمع، حيث يتمد دور وسائل الصحافة والإعلام إلى مراقبة القائمين على الحكم على نحو يحول دون انحرافهم بما يحقق مصلحة المجتمع.

وتكفل حرية الصحافة للشعب حق المشاركة في الحكم؛ فبدون هذه الحرية لا يمكن أن يمارس الشعب لهذا الحق المنصوص عليه في معظم الدساتير والقوانين الحديثة، ومن هنا فإن وسائل الصحافة والإعلام تشكل حارساً للمجتمع، ولها تأثير مهم في تكريس مفاهيم الديمقراطية، وتعزيز الاقتصاد وحماية المجتمع من الفساد، وتعزيز أسس النزاهة، والشفافية، والمسؤولية.

وفي ذلك يقول الكاتب الفرنسي شاتو بريان إن: "حرية الصحافة هي شغلي الوحيد في حياتي السياسية وإنني قد ضحيت لأجلها بكل ما تمكنت من التضحية .. الوقت .. العمل ... الراحة؛ ذلك أنني أعتبر هذه الحرية دائماً دستوراً كاملاً وأنه عن طريقها تصان جميع الحقوق وبواسطتها أيضاً يحصل كل فرد على حقه بقدر ما يستحق"

كما يتوجب على وسائل الصحافة والإعلام سواء التقليدية أو الرقمية المحافظة على حقوق الأفراد في المجتمع لا سيما حق الأفراد في خصوصيتهم وهو ما سنشير إليه بعجالة قبل أن نناقش بصورة مفصلة في المحاضرة المقبلة مفاهيم هذا الحق وارتباطه بالإنسان والنصوص الدستورية والقانونية التي كرسته في العديد من التشريعات العربية والعالمية.

حيث تُعد حرمة الحياة الخاصة من أبرز الحقوق اللصيقة بشخصية الإنسان الذي له الحق في إخفاء معلوماته الشخصية وليس من حق الآخرين الاطلاع على هذه المعلومات كونها تدخل في إطار الخصوصية، ولا يجوز الاطلاع عليها إلا بحكم القانون، أو إذا كان سمح بذلك شخصياً.

كما لا يجوز لوسائل الإعلام الولوج إليها حتى ولو كان صاحبها عاملاً في المجال العام - إلا استثناءً - وهو ما نصت عليه عدد من الدساتير العالمية كال دستور الأردني ، المصري، والفرنسي، والأمريكي وغيرها إضافة إلى عدد من الاتفاقيات الدولية.

ينص التعديل الرابع من الدستور الأمريكي على أنه "لا يجوز المساس بحق الشعب في أن يكونوا آمنين في أشخاصهم ومنازلهم ومستنداتهم ومقتنياتهم من أي تفتيش أو مصادرة غير معقولة، ولا يجوز إصدار مذكرة بهذا الخصوص إلا في حال وجود سبب معقول، معزراً باليمين أو الإقرار، وتبين بالتحديد المكان المراد تفتيشه والأشخاص أو الأشياء المراد احتجازها".

كما نص الدستور العراقي لعام 2005 في المادة 17 منه على حق الخصوصية والتي جاء فيها "لكل فرد الحق في الخصوصية بما لا يتنافى مع حقوق الآخرين والآداب العامة ..". ونص الدستور المصري في المادة 57 منه على أنه "الحياة الخاصة حرمة، وهي مصونة لا تمس، والمراسلات البريدية، والبرقية، والإلكترونية، والمحادثات الهاتفية، وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها أو الإطلاع عليها، أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب، ولمدة محددة، وفي الأحوال التي يبينها القانون".

وأصبح الاعتداء في الوقت الراهن على الحياة الخاصة أكثر شيوعاً خصوصاً مع انتشار وسائل الإعلام غير التقليدية، وهو أمر جرمته العديد من القوانين؛ فلكل شخص الحق في أن يحميه القانون من هذه التدخلات من أي كان بما في ذلك الصحفيين، والنشطاء على المنصات الرقمية.

وبالتالي فإن حماية حقوق أفراد المجتمع وخصوصياتهم هي حماية أعم وأشمل إلى المجتمع ككل لأن المجتمع يتكون من هؤلاء الأفراد وأي نشر غير صحيح وغير قانوني لمعلومات تخص الأفراد تؤثر على المجتمع بصورة عامة.

وتنص المادة 17 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية للعام 1966 " 1. لا يجوز تعريض أي شخص، على نحو تعسفي أو غير قانوني، للتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته، ولا لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته. 2. من حق كل شخص أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو المساس"، كما نص على حرمة الحياة الخاصة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وغيرها من الاتفاقيات الدولية.

واعترفت جميع النظم القانونية الحديثة بهذا الحق – كما أشرنا - ومنها المشرع السعودي والأردني، والمصري، والفرنسي، والإماراتي، والأمريكي، وغيرها من النظم المُقارنة، كما بَحَثَ به الفقه، وأورد العديد من التعريفات حتى وإن لم يجرِ اتفاق حولها.

وقبل أن تعترف بها النظم القانونية فقد أفرها الدين الإسلامي وباقي الديانات؛ فلا يجوز في أي دين من الأديان الاعتداء على كرامة الأفراد وحقوقهم وخصوصياتهم.

ومن التعريفات المعتبرة في هذا المجال للحق في الحياة الخاصة التعريف الذي وضعه المعهد الأمريكي للقانون والذي يستند إلى نص المادة 876 من مشروع قانون أفعال الخطأ الذي وضعه المعهد العام 1930 والذي ينص على أنه "كل شخص ينتهك بصورة جدية، وبدون وجه حق شخص آخر في ألا تصل أموره وأحواله إلى علم الغير، وألا تكون صورته عرضة لأنظار الجمهور يُعد مسؤولاً أمام المعتدى عليه".

وتدخل في إطار الحياة الخاصة جملة من العناصر المهمة التي لا تقوم المسؤولية إلا بها والتي تشتمل على العائلة، والفرد، والعلاقات الجنسية، والعاطفية، والزوجية، والعناصر الأخرى اللصيقة بإنسانيته مثل اسمه، وصورته، وسرية مراسلاته، وأحواله الشخصية.

ويلاحظ أن هذه العناصر تتعرض لانتهاكات تختلف شدتها وحدتها بحسب الشخصية التي تعود لها هذه العناصر مثل الشخصيات العامة، والتي يكون تعرضها لانتهاك حرمة حياتها الخاصة أكثر وذلك بسبب تتبعها سواء من الناشطين عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو من الصحفيين والإعلاميين، الذين يبحثون في كثير من الأحيان عن معلومات مُثيرة تجذب لهم أكبر قدر أو عدد من القراء.

ومن هنا فقد تناولنا في هذه المحاضرة مجموعة من الموضوعات على النحو التالي:

➤ **مسؤولية وسائل الإعلام نحو المجتمع.**

➤ الدفاع عن الحريات العامة والفكر.

➤ الدفاع عن مصالح المجتمع.

➤ الدفاع عن العدالة واحترام القيم.



Thank You